

25/00232

2025/06/03

إعلان عن مناقشة أطروحة الدكتوراه

يعلن عميد كلية الشريعة بأيت ملول / أكادير عن مناقشة أطروحة الدكتوراه في الشريعة،

تقدم بها الطالب الباحث: **محمد امير**، في موضوع:

التكافل الاجتماعي نحو الأشخاص في وضعية إعاقة في الفقه
المالكي والتشريع المغربي، دراسة تحليلية مقارنة

أمام لجنة مكونة من السادة الأساتذة:

الاسم والنسب	الصفة	المؤسسة
د/ عبد العزيز بلاوي	أستاذ التعليم العالي، رئيسا	كلية الشريعة بايت ملول جامعة ابن زهر
د/ يوسف فاووزي	أستاذ محاضر مؤهل، مشرفا	كلية الشريعة بايت ملول جامعة ابن زهر
د/ يونس ضيف	أستاذ التعليم العالي، عضوا	كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق بالدار البيضاء جامعة الحسن الثاني
د/ الحاج محمد الحفظاوي	أستاذ محاضر مؤهل، عضوا	كلية الشريعة بايت ملول جامعة ابن زهر
د/ مولاي عبد الرحمن قاسمي	أستاذ محاضر مؤهل، عضوا	كلية الشريعة بايت ملول جامعة ابن زهر

وذلك يوم الأربعاء 28 ذي الحجة 1446هـ الموافق 25 يونيو 2025م، على الساعة التاسعة

صباحا بمدرج المختار السوسي بكلية الشريعة المزار أيت ملول / أكادير.

والله ولي التوفيق

العميد

(عبد)

د. عبد العزيز أيت المكي



ملخص الأطروحة

تسلط هذه الأطروحة الضوء على قضية إنسانية واجتماعية بالغة الأهمية، وهي التكافل الاجتماعي نحو الأشخاص في وضعية إعاقة، وتقدم رؤية شاملة ومتكاملة لهذه القضية من منظور فقهي وقانوني واجتماعي. كما يسهم البحث في إثراء المعرفة العلمية في هذا المجال، وتقديم إسهامات عملية في تطوير التشريعات والسياسات المتعلقة بذوي الإعاقة.

كما يهدف البحث إلى دراسة التكافل الاجتماعي تجاه الأشخاص مع إعاقة من منظور فقهي وقانوني، مع التركيز على الواقع المغربي؛ حيث يسعى إلى تحديد مفهوم التكافل الاجتماعي ومشروعيته، وتحديد مفهوم الأشخاص في وضعية إعاقة وأوضاعهم وحقوقهم، ثم تحليل مختلف مظاهر التكافل الاجتماعي تجاههم في الإسلام، والفقه المالكي، والتشريعات الدولية والإقليمية والمغربية. وقد انقسم البحث إلى ثلاثة أبواب رئيسية:

- يركز الباب الأول على المفاهيم الأساسية، حيث يحدد مفهوم التكافل الاجتماعي والأشخاص في وضعية إعاقة، ويناقش القضايا الأساسية المتعلقة بهما.

- ويتناول الباب الثاني التكافل الاجتماعي نحو ذوي الإعاقة من منظور فقهي، مستنداً إلى مصادر التشريع الإسلامي والفقه المالكي، كما يستعرض بعض تجارب الدول الإسلامية عامة، والمغربية خاصة في هذا المجال.

- وينتقل الباب الثالث إلى الجانب التشريعي، حيث يحلل الإطار القانوني الدولي والإقليمي والمغربي المتعلق بذوي الإعاقة، ويقيم واقع التكافل الاجتماعي تجاه هذه الفئة بالمغرب، مع تحديد التحديات واقتراح الحلول.

وقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي ستسهم في تعزيز التكافل الاجتماعي تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، وتطوير السياسات والبرامج المتعلقة بهم.